إن وأخواتها

هي: إنّ، وأنّ، وكأنّ، وليت، ولعلّ، ولكنّ.

ومعنى إنّ، وأنّ التوكيد. ومعنى كأنّ التشبيه. ولكنّ للاستدراك. وليت للتمني. ولعل للترجي والإشفاق. والفرق بين الترجي والتمني أن التمني يكون في الممكن، نحو: ليت زيدًا قائمٌ؛ وفي غير الممكن، نحو: ليت الشبابَ يعودُ يومًا، وأن الترجي لا يكون إلا في الممكن، فلا تقول: لعل الشبابَ يعودُ. والفرق بين الترجي والإشفاق، أن الترجي يكون في المحبوب، نحو: لعل اللهَ يرحمُنا، والإشفاق في المكروه، نحو: لعل العدوَّ يقدم.

وهذه الحروف تعمل عكس عمل كان، فتنصب الاسم وترفع الخبر ، نحو: إن زيدا قائمٌ.

ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرف ولا مجرور، نحو: إن زيدًا آكلٌ طعامَك؛ فلا يجوز إن طعامَك زيدًا آكل.

وكذا إن كان المعمول ظرفا، أو جارا ومجرورا، نحو: إن زيدًا واثق بك، أو جالسٌ عندك، فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم، فلا تقول: إن بك زيدًا واثقٌ، أو إنّ عندك زيدا جالسٌ.

وهمز إنّ افتح لسد مصدر ... مسدّها وفي سوى ذاك اكسرِ

إنّ: لها ثلاثة أحوال: وجوب الفتح، ووجوب الكسر، وجواز الأمرين.
فيجب فتحها إذا قدرت بمصدر، كما إذا وقعت في موضع مرفوع فعل
نحو: يعجبني أنّك قائمٌ. أي: قيامُك؛ أو منصوبة نحو: عرفت أنّك قائمٌ. أي قيامَك؛ أو في موضع مجرور حرف، نحو: عجبت من أنّك قائمٌ، أي من قيامِك .

فإن لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها بل تكسر وجوبا أو جوازا على ما سنبين وتحت هذا قسمان:

- **أحدهما:** وجوب الكسر، **والآخر:** جواز الفتح والكسر، فأشار إلى وجوب الكسر بقوله:
- **فاكسر في الابتدا وفى بدء صلة ... وحيث إن ليمين مكملة**
- **أو حكيت بالقول أو حلت محل ... حال كزرته وإني ذو أمل**
- **وكسروا من بعد فعل علقا ... باللام، كأعلم إنه لذو تقى**
- فذكر أنه يجب الكسر في ستة مواضع:
- **الأول:** إذا وقعت إنّ ابتداء أي في أول الكلام، نحو: إن زيدا قائمٌ. ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء، فلا تقول: أنك فاضلٌ عندي، بل يجب التأخير فتقول: عندي أنّك فاضل.
- **الثاني:** أن تقع إن صدر صلة، نحو: جاء الذي إنه قائم، ومنه قوله تعالى: **{وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ}**.
- **الثالث:** أن تقع جوابا للقسم، وفي خبرها اللام، نحو: واللهِ إنَ زيدًا لقائمٌ.
- **الرابع:** أن تقع في جملة محكية بالقول: نحو: قلتَ: إن زيدا قائمٌ قال تعالى: **{قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ}** فإن لم تحك به بل أجرى القول مجرى الظن فتحت نحو أتقولُ أنّ زيدا قائم؟ أي أتظنُّ.
- **الخامس:** أن تقع في جملة في موضع الحال، كقوله: زرتُهُ وإني ذو أمل. ومنه قوله تعالى: **{كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ}**.
- **السادس:** أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب، وقد علق عنها باللام، نحو: علمت إنّ زيدا لقائمٌ، وسنبين هذا في باب ظنّ؛ فإن لم يكن في خبرها اللام فتحت، نحو: علمت أنّ زيدًا قائمٌ.

- **بعد إذا فجاءة أو قسم ... لا لام بعده بوجهين نمي**
- **مع تلو فا الجزا وذا يطرد ... في نحو: خير القول إني أحمد**
- يعني أنه يجوز فتح إن وكسرها في الحالات الآتية:
- **أولا:** إذا وقعت بعد إذا الفجائية: نحو: خرجت فإذا إنّ زيدًا قائمٌ؛ فمن كسرها جعلها جملة، والتقدير: خرجت فإذا زيد قائم؛ ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدرا، وهو مبتدأ خبره إذا الفجائية؛ والتقدير: فإذا قيامُ زيد، أي ففي الحضرة قيام زيد.
- **ثانيًا:** إذا وقعت جواب قسم، وليس في خبرها اللام، نحو: حلفت أنَّ زيدًا قائمٌ بالفتح، والكسر.
- **ثالثًا:** إذا وقعت إن بعد فاء الجزاء، نحو: مَن يأتني فإنه مكرم. فالكسر على جعل إن ومعموليها جملة أجيب بها الشرط، فكأنه قال: من يأتني فهو مكرم. والفتح على جعل أن وصلتها مصدرا مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: مَن يأتني فإكرامه موجود.
- **وبعد ذات الكسر تصحب الخبر ... لام ابتداء نحو: إني لوزر**
- يجوز دخول لام الابتداء على خبر إن المكسورة، نحو: إن زيدا لقائم.
- وهذه اللام حقها أن تدخل على أول الكلام لأن لها صدر الكلام فحقها أن تدخل على إنّ نحو: لإنَّ زيدا قائمٌ، لكن لما كانت اللام للتأكيد، وإنّ للتأكيد، كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد فأخروا اللام إلى الخبر.
- ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات إنّ، فلا تقول: لعل زيدا لقائم.
- **ووصل (ما) بذي الحروف مبطل ... إعمالها، وقد يبقّى العمل**

- إذا اتصلت ما غير الموصولة بإنّ وأخواتها كفّتها عن العمل، إلا ليت، فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال، فتقول: إنما زيدٌ قائمٌ؛ ولا يجوز نصب زيد. وكذلك أنّ، وكأنّ، ولكنّ، ولعلّ، وتقول: ليتما زيدٌ قائمٌ، وإن شئت نصبت زيدا، فقلت: ليتما زيدًا قائمُ.
- **وخففت إن فقل العمل ... وتلزم اللام إذا ما تهمل**
- إذا خففت إن فالأكثر في لسان العرب إهمالها، فتقول: إنْ زيدٌ لقائمٌ، وإذا أُهملت، لزمتها اللام فارقة بينها وبين إن النافية.
- وإذا خففت إنّ فلا يليها من الأفعال إلا الأفعال الناسخة للابتداء نحو: كان وأخواتها، وظن وأخواتها، قال الله تعالى: **{وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللّهُ}** وقال الله تعالى: **{وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ}** .
- **وإن تخفف أنّ فاسمها استكنْ ... والخبر اجعل جملة من بعد أنْ**
- إذا خففت أن المفتوحة بقيت على ما كان لها من العمل لكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفا، وخبرها لا يكون إلا جملة وذلك نحو: علمت أنْ زيدٌ قائمٌ؛ فأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وهو محذوف والتقدير أنّه، و(زيدٌ قائمٌ) جملة في موضع رفع خبر أنّ، والتقدير: علمت أنْهُ زيدٌ قائمٌ.

لا التي لنفي الجنس

- **عمل إنّ اجعل للا في نكرة ... مفردة جاءتك أو مكررة**
- هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء، وهي: لا التي لنفي الجنس، والمراد بها: لا التي قصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله.
وإنما قلت التنصيص احترازا عن التي يقع الاسم بعدها مرفوعا، نحو: لا رجلُ قائمًا، فإنّها ليست نصا في نفي الجنس، إذ يحتمل نفي الواحد، ونفي لجنس. فبتقدير إرادة نفي الجنس لا يجوز لا رجلُ قائمًا بل رجلان؛ وبتقدير إرادة نفي الواحد، يجوز: لا رجلُ قائمًا بل رجلان؛ وأما (لا) هذه فهي لنفي الجنس ليس إلا، فلا يجوز: لا رجلَ قائمٌ بل رجلان.
- وهي تعمل عمل إنّ فتنصب المبتدأ اسما لها، وترفع الخبر خبرا لها، ولا فرق في هذا العمل بين المفردة، وهي التي لم تتكرر، نحو: لا غلامَ رجلٍ قائمٌ، وبين المكررة، نحو: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله.
- ولها خصيصتان:
- **إحداهما:** لا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة، فلا تعمل في المعرفة، وما ورد من ذلك مؤول بنكرة، كقولهم: قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها، فالتقدير: ولا مُسمّى بهذا الاسم لها، ويدل على أنه معامل معاملة النكرة، وصفه بالنكرة، كقولك: لا أبا حسن حلالا لها.
- **والأخرى:** لا يُفصَل بينها وبين اسمها، فإن فُصل بينهما، ألغيت، كقوله تعالى: **{لا فِيهَا غَوْلٌ}** .

- **فانصب بها مضافا أو مضارعه ... وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه**
- **وركب المفرد فاتحا كلا ... حولَ ولا قوةَ، والثاني اجعلا**
- **مرفوعًا أو منصوبًا أو مركّبًا ... وإن رفعت أولا لا تنصبا**
- لا يخلو اسم لا هذه من ثلاثة أحوال:
- **الحال الأول:** أن يكون مضافا، نحو: لا غلامَ رجلٍ حاضرٌ.
- **الحال الثاني:** أن يكون مضارعا للمضاف، أي مشابها له؛ والمراد به: كل اسم له تعلق بما بعده، إما بعمل، نحو: لا طالعًا جبلًا ظاهرٌ، ولا خيرًا من زيد راكبٌ، وإما بعطف، نحو: لا ثلاثةَ وثلاثينَ عندنا. وحكم المضاف، والمشبه به النصب لفظا، كما مُثّل.
- **والحال الثالث:** أن يكون مفردًا، والمراد به هنا: ما ليس بمضاف، ولا مشبه بالمضاف، فيدخل فيه المثنى، والمجموع، وحكمه البناء على ما كان ينصب به، لتركبه مع (لا)، وصيرورته معها كالشيء الواحد؛ فهو معها كخمسة عشر، ولكن محله النصب بـ (لا)، لأنه اسم لها. فالمفرد الذي ليس بمثنى، ولا مجموع، يُبنى على الفتح، لأن نصبه بالفتحة، نحو: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله.
- والمثنى، وجمع المذكر السالم، يبنيان على ما كانا ينصبان به، وهو الياء، نحو: لا مسلمَينِ لك، ولا مسلمينَ، فمسلمينِ ومسلمينَ مبنيان لتركبهما مع لا كما بنى رجل لتركبه معها.
- وأما جمع المؤنث السالم فقال قوم مبني على ما كان ينصب به، وهو الكسر، فتقول: لا مسلماتِ لك، بكسر التاء، ومنه قوله:
- **إن الشباب الذي مجدٌ عواقبُه ... فيه نلذُّ، ولا لذاتِ للشيبِ**

- وأجاز بعضهم الفتح، نحو: لا مسلماتَ لك.
- وقول المصنف: وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه، معناه: أنه يذكر الخبر بعد اسم (لا) مرفوعا.
- وأشار بقوله: والثاني اجعلا، إلى أنه إذا أتى بعد لا والاسم الواقع بعدها بعاطف، ونكرة مفردة، وتكررت (لا)، نحو: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله، يجوز فيهما خمسة أوجه، وذلك لأن المعطوف عليه إما أن يبنى مع (لا) على الفتح أو ينصب أو يرفع.
- فإن بُني معها على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه:
- **الأول:** البناء على الفتح، لتركبه مع (لا) الثانية، وتكون (لا) الثانية عاملة عمل إنّ، نحو: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله
- **الثاني:** النصب، عطفا على محل اسم (لا)، وتكون (لا) الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف، نحو: لا حولَ ولا قوةً إلا بالله، ومنه قوله:
- ١١٠ ـــ **لا نسبَ اليومَ ولا خلةً ... اتسعَ الخرقُ على الراقعِ**
-

الثالث: الرفع، وفيه ثلاثة أوجه:

- **الأول:** أن يكون معطوفا على محل (لا)، واسمها، لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وحينئذ تكون (لا) زائدة.
- **الثاني:** أن تكون (لا) الثانية: عملت عمل ليس.
- الثالث: أن يكون مرفوعا بالابتداء، وليس لـ (لا) عمل فيه، وذلك نحو: لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله، ومنه قوله:

- **هذا لعمركم الصغار بعينه ..لا أمَّ لي إن كان ذاك، ولا أبُ**
- وإن نصب المعطوف عليه، جاز في المعطوف الأوجه الثلاثة المذكورة؛ أعني: البناء، والرفع، والنصب، نحو: لا غلامَ رجلٍ ولا امرأةَ ولا امرأةٌ ولا امرأةً.
وإن رفع المعطوف عليه، جاز في الثاني وجهان:
- **الأول:** البناء على الفتح، نحو: لا رجلٌ ولا امرأةَ، ولا غلامُ رجلٍ ولا امرأةَ، ومنه قوله:
- **١١٢ - فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها ... وما فاهوا به أبدًا مقيمُ**
- **والثاني:** الرفع، نحو: لا رجلٌ ولا امرأةٌ، ولا غلامُ رجلٍ ولا امرأةٌ.
- ولا يجوز النصب للثاني، لأنه إنما جاز فيما تقدَم للعطف على محل اسم (لا)، و(لا) هنا ليست بناصبة، فيسقط النصب، ولهذا قال المصنف: وإن رفعت أولا لا تنصبا.
- **ومفردا نعتا لمبني يلي ... فافتحْ، أو انصبنْ، أو ارفعْ، تعدلِ**
- إذا كان اسم (لا) مبنيا، ونُعت بمفرد يليه، أي: لم يفصل بينه وبينه بفاصل جاز في النعت ثلاثة أوجه:
الأول: البناء على الفتح لتركبه مع اسم (لا)، نحو: لا رجلَ ظريفَ.
- **الثاني:** النصب مراعاة لمحل اسم (لا)، نحو: لا رجلَ ظريفًا.
- **الثالث:** الرفع، مراعاة لمحل (لا) واسمها، لأنهما في موضع رفع عند سيبويه كما تقدم، نحو: لا رجلَ ظريفٌ.
- **وغير ما يلي، وغير المفرد ... لا تبن وانصبه أو الرفع اقصد**

- تقدم في البيت الذي قبل هذا أنه: إذا كان النعت مفردا، والمنعوت مفردا، ووليه النعت، جاز في النعت ثلاثة أوجه؛ وذكر في هذا البيت أنه: إن لم يل النعت المفرد المنعوت المفرد، بل فصل بينهما بفاصل، لم يجز بناء النعت، فلا تقول: لا رجلَ فيها ظريفَ، ببناء (ظريف)، بل يتعين رفعه، نحو: لا رجلَ فيها ظريفٌ، أو نصبه، نحو: لا رجلَ فيها ظريفًا؛ وإنما سقط البناء على الفتح لأنه إنما جاز عند عدم الفصل لتركّب النعت مع الاسم؛ ومع الفصل لا يمكن التركيب، كما لا يمكن التركيب إذا كان المنعوت غير مفرد، نحو: لا طالعًا جبلًا ظريفًا، ولا فرق في امتناع البناء على الفتح في النعت عند الفصل بين أن يكون المنعوت مفردا، كما مثل، أو غير مفرد.
- وأشار بقوله: وغير المفرد إلى أنه: إن كان النعت غير مفرد، كالمضاف، والمشبه بالمضاف، تعيّن رفعُه، أو نصبُه، فلا يجوز بناؤه على الفتح، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفردا أو غير مفرد، ولا بين أن يفصل بينه وبين النعت أو لا يفصل، وذلك نحو: لا رجلَ صاحبَ برٍ فيها، ولا غلامَ رجلٍ فيها صاحبَ بر.
- وحاصل ما في البيتين أنه: إن كان النعت مفردا، والمنعوت مفردا، ولم يفصل بينهما، جاز في النعت ثلاثة أوجه، نحو: لا رجلَ ظريفَ وظريفًا وظريفٌ. وإن لم يكن كذلك، تعين الرفع، أو النصب، ولا يجوز البناء.
-

والعطف إن لم تتكرر لا احكما ... له بما للنعت ذي الفصل انتمى

- تقدم أنه إذا عطف على اسم (لا) نكرة مفردة، وتكررت (لا)، يجوز في المعطوف ثلاثة أوجه: الرفع، والنصب، والبناء، على الفتح، نحو: لا رجلَ ولا امرأةُ، ولا امرأةً، ولا امرأةَ؛ وذكر في هذا البيت أنه: إذا لم تتكرر، لا يجوز في المعطوف، ما جاز في النعت المفصول، وقد تقدم في البيت الذي قبله أنه يجوز فيه الرفع والنصب، ولا يجوز فيه البناء على الفتح، فتقول: لا رجلَ وامرأةٌ وامرأةً، ولا يجوز البناء على الفتح.

- إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس، بقيت على ما كان لها من العمل، وسائر الأحكام التي سبق ذكرها، فتقول: ألا رجلَ قائمٌ، و: ألا غلامَ رجلٍ قائمٌ. و: ألا طالعًا جبلًا ظاهرٌ، وحكم المعطوف والصفة بعد دخول همزة الاستفهام كحكمها قبل دخولها.
- هكذا أطلق المصنف رحمه الله تعالى هنا وفي كل ذلك تفصيل، وهو: أنه إذا قصد بالاستفهام التوبيخ، أو الاستفهام عن النفي، فالحكم كما ذكر، من أنه يبقى عملها وجميع ما تقدم ذكره من أحكام العطف والصفة وجواز الإلغاء.
- فمثال التوبيخ قولك: ألا رجوعَ وقد شبت؟، ومنه قوله:

١١٣ - ألا ارعواءَ لمن ولّت شبيبتُهُ ... وآذنت بمشيبٍ بعدَهُ هرمُ

- ومثال الاستفهام عن النفي، قولك: ألا رجلَ قائمٌ، ومنه قوله:

١١٤ - ألا اصطبارَ لسلمى أم لها جلدٌ؟ ... إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي

- وإذا قصد بـ (ألا) التمني، فمذهب المازني أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام، وعليه يتمشى إطلاق المصنف. ومذهب سيبويه أنه يبقى لها عملها في الاسم ولا يجوز إلغاؤها، ولا الوصف، أو العطف بالرفع، مراعاة للابتداء. ومن استعمالها للتمني قولهم: ألا ماءَ ماءً باردًا، وقول الشاعر:

١١٥ ـــ ألا عمرَ ولّى مستطاعٌ رجوعُهُ ... فيرأب ما أثأت يدُ الغفلات

- **وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر ... إذا المراد مع سقوطه ظهر**
- إذا دل دليل على خبر (لا) النافية للجنس، وجب حذفه عند التميميين والطائيين، وكثر حذفه عند الحجازيين، ومثاله أن يقال: هل من رجلٍ قائمٌ؟ فتقول: لا رجلَ، وتحذف الخبر، وهو قائمٌ وجوبا عند التميميين والطائيين وجوازا عند الحجازيين.
- فإن لم يدل على الخبر دليل، لم يجز حذفه عند الجميع، نحو قوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): لا أحدَ أغيرُ من الله. وقول الشاعر:
- **١١٦ - ولا كريمَ من الولدانِ مصبوحُ**

ظن وأخواتها

- **انصب بفعل القلب جزئي ابتدا ... أعني: رأى، خال، علمت، وجدا**
- **ظن، حسبت، وزعمت، مع عد ... حجا، درى، وجعل اللذ كاعتقد**
- **وهب، تعلّمْ، والتي كصيَرا ... أيضا بها انصب مبتدا وخبرا**
- هذا هو القسم الثالث من الأفعال الناسخة للابتداء وهو ظن وأخواتها.
وتنقسم على قسمين:
- **أحدهما:** أفعال القلوب.
- **والآخر:** أفعال التحويل.
- فأما أفعال القلوب فتنقسم على قسمين:
- **أحدهما:** ما يدل على اليقين، وذكر المصنف منها خمسة: رأى، وعلم، ووجد، ودرى، وتعلّمْ.
- **والآخر:** ما يدل على الرجحان؛ وذكر المصنف منها ثمانية: خال، وظن، وحسب، وزعم، وعدّ، وحجا، وجعل، وَهَبَ.
- فمثال رأى قول الشاعر:
- **١١٧ - رأيتُ اللهَ أكبرَ كلِّ شيء ... محاولةً وأكثرَهم جنودًا**
- فاستعمل رأى فيه لليقين، وقد تستعمل رأى بمعنى ظن كقوله تعالى: **{إنّهم يرونَهُ بعيدا}**، أي يظنونه.

- ومثال وجد قوله تعالى: **{وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ}**
ومثال الدالة على الرجحان، قولك: خلت زيدا أخاك، وقد تستعمل خال لليقين كقوله:
١٢١ - دعاني الغواني عمَّهن وخلتُني ... لي اسمٌ فلا أُدعى به وهو أولُ
- وظننت زيدا صاحبَك، وقد تستعمل لليقين كقوله تعالى: **{وظنوا أنْ لا ملجأَ من الله إلا إليه}** وحسبت زيدا صاحبك. وقد تستعمل لليقين كقوله:
١٢٢ - حسبتُ التقى والجودَ خيرَ تجارةٍ ... رباحًا إذا ما المرءُ أصبحَ ثاقلا
ومثال (زعم) قوله:
- **١٢٣ - فإنْ تزعميني كنتُ أجهلُ فيكم ... فإني شريتُ الحلمَ بعدك بالجهلِ**
- ومثال جعل قوله تعالى: **{وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا}**
وقيد المصنف (جعل) بكونها بمعنى: اعتقد، احترازا من جعل التي بمعنى: صيّر، فإنها من أفعال التحويل، لا من أفعال القلوب.
- ونبه المصنف بقوله: أعني: رأى، على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو (رأى) وما بعده مما ذكره المصنف في هذا الباب، ومنها ما ليس كذلك؛ وهو قسمان: لازم، نحو: جبن زيد، ومتعد إلى واحد، نحو: كرهت زيدا.
- وأما أفعال التحويل وهي المرادة بقوله: والتي كصيرا إلى آخره فتتعدى أيضا إلى مفعولين، أصلهما المبتدأ والخبر؛ وعدها بعضهم سبعة: صيّرَ، نحو: صيّرتُ الطينَ خزفًا. وجعل، نحو: قوله تعالى: **{وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا}**.
و وهبَ، كقولهم: وهبني الله فداك؛ أي صيرني.
- وتخذ، واتخذ، كقوله تعالى: **{وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا}**، وترك كقوله تعالى: **{وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ}** .

• الفاعل

- **الفاعل الذي كمرفوعي "أتى ... زيد" "منيرًا وجهُه" "نعم الفتى**
- لما فرغ من الكلام على نواسخ الابتداء شرع في ذكر ما يطلبه الفعل التام من المرفوع وهو الفاعل، أو نائبه.
- الفاعل هو: الاسم المسند إليه فعل على طريقة فَعَل، أو شبهه، وحكمه الرفع والمراد بالاسم ما يشمل الصريح، نحو: قام زيد، والمؤول به، نحو: يعجبُني أن تقوم، أي قيامُك.
- فخرج بـ (المسند إليه فعل)، ما أسند إليه غيره، نحو: زيد أخوك، أو جملة، نحو: زيد قام أبوه، أو زيد قام، أو ما هو في قوة الجملة، نحو: زيد قائم غلامُهُ، أو زيد قائم أي هو.
- وخرج بقولنا على طريقة فعل ما أسند إليه فعل على طريقة فُعِل وهو النائب عن الفاعل، نحو: أُكرِمَ زيد.
- والمراد بشبه الفعل المذكور: اسمُ الفاعل، نحو: أقائمٌ الزيدان، والصفة المشبهة، نحو: زيد حسنٌ وجهُهُ، والمصدر، نحو: عجبت من إكرامِ زيدٍ عمرًا، وأمثال ذلك.
- والمراد بالمرفوعين: ما كان مرفوعا بالفعل، أو بما يشبه الفعل، كما تقدم ذكره. ومثّل للمرفوع بالفعل بمثالين: أحدهما: ما رفع بفعل متصرف، نحو: أتى زيد. والآخر: ما رفع بفعل غير متصرف، نحو: نعمَ الفتى. ومثّل للمرفوع بشبه الفعل بقوله: منيرًا وجهُه.

- **وبعد فعل فاعل فإن ظهر ... فهو وإلا فضمير استتر**
- حكم الفاعل التأخر عن رافعه، وهو الفعل، أو شبهه، نحو: قام الزيدان، وزيد قائم غلاماه، وقام زيد، ولا يجوز تقديمه على رافعه، فلا تقول: الزيدان قام، ولا زيد غلاماه قائم، ولا زيد قام، على أن يكون زيد فاعلا مقدما، بل على أن يكون مبتدأ والفعل بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير: زيد قام هو وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله.
- **وجرد الفعل إذا ما أسندا ... لاثنين أو جمع كفاز الشهدا**
- **وقد يقال سعدا وسعدوا ... والفعل للظاهر بعد مسند**
- مذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر مثنى أو مجموع وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع؛ فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد، فتقول: قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهندات، كما تقول: قام زيد ولا تقول على مذهب هؤلاء: قاما الزيدان، ولا قاموا الزيدون، ولا قمن الهندات.
- وأما ما يُعرف بلغة (أكلوني البراغيثُ) فيُوجّه على النحو الآتي:
- أولا: أن يكون ما بعد الفعل مرفوعا به (البراغيثُ في مثالنا)، وما اتصل بالفعل من الألف والواو والنون حروف تدل على تثنية الفاعل أو جمعه (الواو في مثالنا).
- ثانيًا: أن يكون الاسم الظاهر (البراغيثُ في مثالنا) مبتدأ مؤخرا، والفعل المتقدم وما اتصل به (أكلوني في مثالنا) اسما في موضع رفع به، والجملة في موضع رفع خبرا عن الاسم المتأخر.
- ثالثًا: أن يكون ما اتصل بالفعل مرفوعا به كما تقدم (الواو في مثالنا)، وما بعده (البراغيثُ في مثالنا)، بدل مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة، أعني الألف والواو والنون.

- ومن ذلك قوله تعالى: : **"وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ"**، وقول الشاعر:
- **١٤٤ ــ رأين الغواني الشيبَ لاحَ بعارضي ..فأعرضنَ عني بالخدودِ النواضرِ**
- **وتاء تأنيث تلي الماضي إذا ... كان لأنثى كأبت هندُ الأذى**
- إذا أُسند الفعل الماضي إلى مؤنث، لحقته تاء ساكنة تدل على كون الفاعل مؤنثا، ولا فرق في ذلك بين الحقيقي والمجازي، نحو: قامتْ هندُ، وطلعتِ الشمسُ؛ لكن لها حالتان: حالة لزوم وحالة جواز.

وإنما تلزم فعل مضمر ... متصل أو مفهم ذات حر

تلزم تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضي في موضعين:

- **أحدهما:** أن يسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل، ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي، فتقول: هندٌ قامت، والشمسُ طلعت. ولا تقول: قام، ولا طلع؛ فإن كان الضمير منفصلا لم يؤت بالتاء، نحو: هند ما قام إلا هي.
- **والآخر:** أن يكون الفاعل ظاهرا حقيقي التأنيث، نحو: قامت هند، وهو المراد بقوله: أو مفهم ذات حر وأصل حر حرح فحذفت لام الكلمة.
- **وقد يبيح الفصل ترك التاء في ... نحو أتى القاضي بنت الواقف**
- إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير إلا، جاز إثبات التاء وحذفها، والأجود الإثبات، فتقول: أتى القاضي بنت الواقف، والأجود أتت. وتقول: قام اليوم هند، والأجود: قامت.

- **والحذف مع فصل بإلا فضلا ... ك ما زكا إلا فتاة ابن العلا**
- وإذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـ (إلا) لم يجز إثبات التاء عند الجمهور، فتقول: ما قام إلا هندُ، وما طلع إلا الشمسُ، ولا يجوز:
ما قامت إلا هندُ، ولا: ما طلعت إلا الشمسُ، وقد جاء في الشعر كقوله:
١٤٥ - وما بقيت إلا الضلوعُ الجراشعُ
- **والتاء مع جمع سوى السالم من ... مذكر كالتاء مع إحدى اللبنْ**
والحذف في "نعم الفتاة" استحسنوا ... لأن قصد الجنس فيه بيّنُ

إذا أسند الفعل إلى جمع سلامة لمذكر لم يجز اقتران الفعل بالتاء، فتقول: قام الزيدون، ولا يجوز: قامت الزيدون .

وإن لم يكن جمع سلامة لمذكر بأن كان جمع تكسير لمذكر كالرجال، أو لمؤنث كالهنود، أو جمع سلامة لمؤنث كالهندات، جاز إثبات التاء وحذفها، فتقول: قام الرجال، وقامتِ الرجال، وقام الهنودُ، وقامتِ الهنودُ، وقام الهنداتُ، وقامتِ الهنداتُ. فإثبات التاء لتأوله بالجماعة، وحذفها لتأوله بالجمع.

وأشار بقوله: كالتاء مع إحدى اللبن إلى أن التاء مع جمع التكسير وجمع السلامة لمؤنث كالتاء مع الظاهر المجازي التأنيث كلبنة فكما تقول كسرت اللبنة وكسر اللبنة تقول قام الرجال وقامت الرجال وكذلك باقي ما تقدم.

وأشار بقوله: والحذف في نعم الفتاة إلى آخر البيت إلى أنه يجوز في نعم وأخواتها إذا كان فاعلها مؤنثا إثبات التاء وحذفها؛ وإن كان مفردا مؤنثا حقيقيا، فتقول: نعم المرأةُ هندُ، ونعمتِ المرأةُ هندُ. وإنما جاز ذلك لأن فاعلها مقصود به استغراق الجنس، فعومل معاملة جمع التكسير في جواز إثبات التاء وحذفها لشبهه به في أن المقصود به متعدد.

- ومعنى قوله: استحسنوا: أن الحذف في هذا ونحوه حسن، ولكن الإثبات أحسن منه.
- **والأصل في الفاعل أن يتصلا ... والأصل في المفعول أن ينفصلا**
- **وقد يجاء بخلاف الأصل ... وقد يجئ المفعول قبل الفعل**
- الأصل أن يلي الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينه وبين الفعل فاصل، لأنه كالجزء منه، والأصل في المفعول أن ينفصل من الفعل بأن يتأخر عن الفاعل، ويجوز تقديمه على الفاعل إن خلا مما سيذكره، فتقول أكرمَ زيدا عمرو. وهذا معنى قوله: وقد يجاء بخلاف الأصل.
- وأشار بقوله: وقد يجي المفعول قبل الفعل إلى أن المفعول قد يتقدم على الفعل وتحت هذا قسمان:
- **أحدهما:** ما يجب تقديمه وذلك في الحالات الآتية:
- **أولا:** إذا كان المفعول اسم شرط، نحو: أيا تكرمْ أُكرمْ، أو اسم استفهام، نحو: أيَّ رجل ضربت.
- **ثانيًا:** إذا كان المفعول ضميرا منفصلا، لو تأخر لزم اتصاله، نحو: **{إياك نعبدُ}**، فلو أخر المفعول لزم الاتصال، وكان يقال: نعبدُك، فيجب التقديم.
- **والآخر:** ما يجوز تقديمه وتأخيره، نحو: أكرمَ زيدٌ عمرا، فتقول: عمرا أكرمَ زيد.
- **وأخر المفعول إن لبس حذر ... أو أضمر الفاعل غير منحصر**
- يجب تقديم الفاعل على المفعول إذا خيف التباس أحدهما بالآخر، كما إذا خفي الإعراب فيهما ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول وذلك نحو: أكرمَ موسى عيسى، فيجب كون موسى فاعلا، وعيسى مفعولا.
- فإذا وجدت قرينة تبين الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيره، فتقول: أكل موسى الكمثرى، وأكل الكمثرى موسى. وهذا معنى قوله: وأخرِ المفعولَ إن لبسٌ حُذر.
- ومعنى قوله: أو أضمر الفاعل غير منحصر، أنه يجب أيضا تقديم الفاعل وتأخير المفعول إذا كان الفاعل ضميرا غير محصور، نحو: أكرمتُ زيدا، فإن كان ضميرا محصورا وجب تأخيره، نحو: ما ضرب زيدًا إلا أنا .

- **وما بإلا أو بإنما انحصر ... أخر، وقد يسبق إن قصد ظهر**
- يقول: إذا انحصر الفاعل أو المفعول بـ (إلا)، أو بـ (إنما) وجب تأخيره، وقد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور إذا ظهر المحصور من غيره، وذلك كما إذا كان الحصر بـ (إلا) فأما إذا كان الحصر بـ (إنما)، فإنه لا يجوز تقديم المحصور، إذ لا يظهر كونه محصورا إلا بتأخيره بخلاف المحصور بـ (إلا)، فإنه يعرف بكونه واقعا بعد إلا فلا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر.
- فمثال الفاعل المحصور بإنما قولك: إنما أكرمَ عمرا زيدٌ. ومثال المفعول المحصور بإنما: إنما ضرب زيدٌ عمرا. ومثال الفاعل المحصور بـ (إلا) ما أكرمَ عمرا إلا زيدٌ. ومثال المفعول المحصور بـ (إلا): ما ضرب زيدٌ إلا عمرا. ومثال تقدم الفاعل المحصور بـ (إلا) قولك: ما أكرمَ إلا عمرو زيدا.
- **وشاع نحو: خاف ربَّه عمرُ ... وشذ نحو: زان نوره الشجر**
- أي شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر، وذلك نحو: خاف ربَّه عمرُ؛ فـ (ربَّه) مفعول، وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى عمر، وهو الفاعل.
- وقوله: وشذ إلى آخره، أي شذ عودُ الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر، وذلك نحو: زان نورُهُ الشجرَ، فالهاء المتصلة بـ (نَوْر) الذي هو الفاعل عائدة على الشجر، وهو المفعول، وإنما شذّ ذلك، لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لأن الشجر مفعول وهو متأخر لفظا، والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل فهو متأخر رتبة.

النائب عن الفاعل

- **ينوب مفعول به عن فاعل ... فيما له كنيل خير نائل**
- يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه فيعطى ما كان للفاعل من لزوم الرفع ووجوب التأخر عن رافعه وعدم جواز حذفه وذلك نحو: نيل ، خير نائل
- فخير نائل مفعول قائم مقام الفاعل والأصل: نال زيد خير نائل، فحذف الفاعل وهو زيد، وأقيم المفعول به مقامه وهو: خير نائل ولا يجوز تقديمه فلا تقول خير نائل نيل على أن يكون مفعولا مقدما بل على أن يكون مبتدأ وخبره الجملة التي بعده وهي نيل والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير نيل هو وكذلك لا يجوز حذف خير نائل فتقول نيل.
- **ولا ينوب بعض هذي إن وجد ... في اللفظ مفعول به وقد يرد**
- مذهب البصريين إلا الأخفش أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسم فاعله مفعول به ومصدر وظرف وجار ومجرور تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل فتقول: ضُرب زيدٌ ضربًا شديدا يوم الجمعة أمام الأمير في داره ولا يجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده وما ورد من ذلك شاذ أو مؤول.
- ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غيره وهو موجود تقدم أو تأخر فتقول: ضُرب ضربٌ شديد زيدا، وضرب زيدا ضربٌ شديدٌ، وكذلك في الباقي، واستدلوا لذلك بقراءة أبي جعفر: **ليُجزى قوما بما كانوا يكسبون**، وقول الشاعر:
- **لم يُعنَ بالعلياءِ إلا سيدا ... ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى**
- ومذهب الأخفش أنه إذا تقدم غير المفعول به عليه جاز إقامة كل واحد منهما، فتقول: ضُرب في الدار زيدٌ، وضُرب في الدار زيدا. وإن لم يتقدم تعين إقامة المفعول به، نحو: ضُرب زيد في الدار فلا يجوز ضرب زيدا في الدار.
وحكم المفعول القائم مقام الفاعل حكم الفاعل فكما أنه لا يرفع الفعل إلا فاعلا واحدا، كذلك لا يرفع على أنه نائب فاعل إلا واحد من المفاعيل التي كان الفعل ناصبا لها وهو مبني للمعلوم.
- فلو كان للفعل مفعولان فأكثر أقمت واحدا منها مقام الفاعل ونصبت الباقي فتقول: أُعطي زيدٌ درهما، وأُعلم زيدٌ عمرا قائما، وضُرب زيد ضربا شديدا يوم الجمعة أمام الأمير في داره.

تعدي الفعل ولزومه

- **علامة الفعل المعدى أن تصل ... ها غير مصدر به نحو عمل**
- ينقسم الفعل على متعد ولازم؛ فالمتعدي: هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر، نحو: ضربت زيدا. واللازم: ما ليس كذلك، وهو ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر، نحو: مررت بزيد، أو لا مفعول له، نحو: قام زيد، ويسمى ما يصل إلى مفعوله بنفسه فعلا متعديا، وواقعا، ومجاوزا؛ وما ليس كذلك يسمى لازما، وقاصرا، وغير متعد، ويسمى متعديا بحرف جر.
- وعلامة الفعل المتعدي أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، وهي هاء المفعول به، نحو: الباب أغلقته.
- **فانصب به مفعوله إن لم ينب ... عن فاعل، نحو: تدبرت الكتب**
- شأن الفعل المتعدي أن ينصب مفعوله إن لم ينب عن فاعله نحو تدبرت الكتب. فإن ناب عنه وجب رفعه كما تقدم نحو: تُدبرتِ الكتبُ.
- **والأفعال المتعدية على ثلاثة أقسام:**
- أحدها: ما يتعدى إلى مفعولين، وهي قسمان: أحدهما: ما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر كظن وأخواتها. والثاني ما ليس أصلهما ذلك كأعطى وكسا. والقسم الثاني: ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل كأعلم وأرى.

- والقسم الثالث: ما يتعدى إلى مفعول واحد كضرب ونحوه.
- **نقلا وفي أن وأن يطرد ... مع أمن لبس: كعجبت أن يدوا**
- الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف جر، نحو: مررت بزيد. وقد يحذف حرف الجر فيصل إلى مفعوله بنفسه، نحو: مررت زيدا. قال الشاعر:
١٥٩ - تمرون الديار ولم تعوجوا ... كلامكم علي إذا حرام
- أي: تمرون بالديار ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير أن وأن بل يقتصر فيه على السماع.
- **والأصل سبق فاعل معنى كمن ... من ألبسن من زاركم نسج اليمن**
- إذا تعدى الفعل إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبرا في الأصل فالأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى نحو أعطيت زيدا درهما فالأصل تقديم
زيد على درهم لأنه فاعل في المعنى لأنه الآخذ للدرهم وكذا كسوت زيدا جبة وألبسن من زاركم نسج اليمن ف من مفعول أول ونسج مفعول ثان والأصل تقديم من على نسج اليمن لأنه اللابس ويجوز تقديم ما ليس فاعلا معنى لكنه خلاف الأصل.
- **ويلزم الأصل لموجب عرى ... وترك ذاك الأصل حتما قد يرى**
- أي يلزم الأصل وهو تقديم الفاعل في المعنى إذا طرأ ما يوجب ذلك وهو خوف اللبس نحو أعطيت زيدا عمرا؛ فيجب تقديم الآخذ منهما ولا يجوز تقديم غيره للبس إذ يحتمل أن يكون هو الفاعل.
- **وحذف فضلة أجز إن لم يضر ... كحذف ما سيق جوابا أو حصر**
- الفضلة: خلاف العمدة، والعمدة: ما لا يستغنى عنه كالفاعل، والفضلة ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به فيجوز حذف الفضلة إن لم يضر
ومنه قوله تعالى: **{فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى}**، وقوله تعالى: **{وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى}** وقوله تعالى: **{حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ}** التقدير والله أعلم حتى يعطوكم الجزية.

- فإن ضر حذف الفضلة لم يجز حذفها كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤال، نحو: مَن ضربت؟ فتقول: ضربت زيدا. أو وقع محصورا، نحو: ما ضربتُ إلا زيدا. فلا يجوز حذف زيدا في الموضعين إذ لا يحصل في الأول الجواب، ويبقى الكلام في الثاني دالا على نفي الضرب مطلقا والمقصود نفيه عن غير زيد فلا يفهم المقصود عنه حذفه.

ويحذف الناصبها إن علما ... وقد يكون حذفه ملتزما

- يجوز حذف ناصب الفضلة إذا دل عليه دليل، نحو: أن يقال من ضربت؟ فتقول: زيدا. التقدير: ضربت زيدا. فحذف ضربت لدلالة ما قبله عليه، وهذا الحذف جائز.

المفعول المطلق

- **المصدر اسم ما سوى الزمان من ... مدلولي الفعل كأمن من أمن**
- الفعل يدل على شيئين: الحدث والزمان ف (قام) يدل على قيام في زمن ماض، ويقوم يدل على قيام في الحال، أو الاستقبال. و(قم) يدل على قيام في الاستقبال، والقيام هو الحدث، وهو أحد مدلولي الفعل، وهو المصدر. وهذا معنى قوله: ما سوى الزمان من مدلولي الفعل، فكأنه قال: المصدر اسم الحدث كأمن فإنه أحد مدلولي أَمِنَ.
- والمفعول المطلق: هو المصدر المنتصب توكيدا لعامله، أو بيانا لنوعه، أو عدده، نحو: ضربت ضربًا، وسرت سيرَ زيدٍ، وضربتُ ضربتين.
- وسمي مفعولا مطلقا لصدق المفعول عليه غير مقيد بحرف جر، ونحوه، بخلاف غيره من المفعولات، فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيدا، كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له.
- **بمثله أو فعل أو وصف نصب ... وكونه أصلا لهذين انتخب**
- ينتصب المصدر بمثله، أي بالمصدر، نحو: عجبت من ضربِك زيدًا ضربًا شديدًا. أو بالفعل، نحو: ضربت زيدًا ضربًا، أو بالوصف، نحو: أنا ضارب زيدًا ضربًا.
وقوله: وكونه أصلا لهذين انتخب، أي المختار أن المصدر أصل لهذين أي الفعل والوصف؛ لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك لأن كلا منهما يدل على المصدر وزيادة فالفعل يدل على المصدر والزمان، والوصف يدل على المصدر والفاعل.
- وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه.
- وذهب قوم إلى أن المصدر أصل، والفعل مشتق منه، والوصف مشتق من الفعل.
- **توكيدا أو نوعا يبين أو عدد ... كسرت سيرتين سير ذي رشد**

- المفعول المطلق يقع على ثلاثة أحوال:
- **الأول:** أن يكون مؤكدا، نحو: ضربت ضربا.
- **الثاني:** أن يكون مبينا للنوع، نحو: سرت سيرَ ذي رشد، وسرت سيرًا حسنًا.
الثالث: أن يكون مبينا للعدد، نحو: ضربت ضربةً، وضربتين، وضربات.
- **وقد ينوب عنه ما عليه دل ... كجد كل الجد وافرح الجذل**
- قد ينوب عن المصدر ما يدل عليه، ككلٍ، وبعض، مضافين إلى المصدر، نحو: جدّض كلَّ الجدِ. وكقوله تعالى: **{فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ}**، وضربتُهُ بعضَ الضرب.
وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور، نحو: قعدتُ جلوسًا، وافرح الجذلَ، فالجلوس نائب مناب القعود، لمرادفته له، والجذل نائب مناب الفرح لمرادفته له.
- وكذلك ينوب مناب المصدر اسم الإشارة، نحو: ضربته ذلك الضربِ.
- وينوب عن المصدر أيضا نحو: ضربتُهُ زيدا أي ضربتُ الضرب ومنه قوله تعالى: **{لا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ}** أي لا أعذب العذاب.
- وعدده، نحو: ضربته عشرين ضربة، ومنه قوله تعالى: **{فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً}**. .
والآلة، نحو: ضربته سوطا، والأصل: ضربته ضرب سوط، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

- **وما لتوكيد فوحد أبدا ... وثن واجمع غيره وأفردا**
- لا يجوز تثنية المصدر المؤكد لعامله، ولا جمعه، بل يجب إفراده، فتقول: ضربت ضربًا، وذلك لأنه بمنزلة تكرر الفعل، والفعل لا يثنى، ولا يجمع.
وأما غير المؤكد، وهو المبين للعدد، والنوع، فذكر المصنف أنه يجوز تثنيته وجمعه.
فأما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه، نحو: ضربت ضربتين، وضربات. وأما المبين للنوع فالمشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه إذا اختلفت أنواعه، نحو: سرت سيرَي زيدٍ الحسنَ والقبيحَ.
- **وحذف عامل المؤكد امتنع ... وفي سواه لدليل متسع**
- المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله، لأنه مسوق لتقرير عامله، وتقويته، والحذف مناف لذلك؛ وأما غير المؤكد فيحذف عامله للدلالة عليه جوازا ووجوبا.
والحذف حتم مع آت بدلا ... من فعله كندلا اللذ كاندلا
- يحذف عامل المصدر وجوبا في مواضع:
- منها: إذا وقع المصدر بدلا من فعله، وهو مقيس في الأمر والنهي، نحو: قياما لا قعودا، أي قم قياما، ولا تقعد قعودا. والدعاء، نحو: سقيا لك أي سقاك الله.
- وكذلك: يحذف عامل المصدر وجوبا إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ، نحو: أتوانيا وقد علاك المشيب؟ أي أتتوانى وقد علاك المشيب.
ويقل حذف عامل المصدر، وإقامة المصدر مقامه، في الفعل المقصود به الخبر، نحو: أفعلُ وكرامة، أي وأكرمك.
- فالمصدر في هذه الأمثلة ونحوها منصوب بفعل محذوف وجوبا والمصدر نائب منابه في الدلالة على معناه.
- وأشار بقوله كندلا إلى ما أنشده سيبويه وهو قول الشاعر:
١٦٢ - يمرون بالدهنا خفافًا عيابُهم ... ويرجعن من دارين بجر الحقائب
- **على حين ألهى الناس جل أمورهم ... فندلًا زريقُ المالَ ندلَ الثعالب**
- فـ" ندلا "نائب مناب فعل الأمر، وهو اندلْ.

المفعول له

- **ينصب مفعولا له المصدر إن ... أبان تعليلا ك جد شكرا ودن**
- **وهو بما يعمل فيه متحد ... وقتا وفاعلا وإن شرط فقد**
- **فاجرره بالحرف وليس يمتنع ... مع الشروط: كلزهد ذا قنع**
- المفعول له: هو المصدر المفهم علة، المشارك لعامله في الوقت، والفاعل، نحو: جُد شكرًا، فشكرا مصدر، وهو مفهم للتعليل، لأن المعنى: جد لأجل الشكر، ومشارك لعامله، وهو جد، فى الوقت، لأن زمن الشكر، هو زمن الجود، وفي الفاعل لأن فاعل الجود هو المخاطب، وهو فاعل الشكر، وكذلك: ضربت ابني تأديبًا فتأديبًا مصدر، وهو مفهم للتعليل، إذ يصح أن يقع في جواب: لم فعلت الضرب؟ وهو مشارك لضربت في الوقت، والفاعل، وحكمه جواز النصب إن وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة، أعني: المصدرية، وإبانة التعليل، واتحاده مع عامله في الوقت، والفاعل.
- فإن فُقد شرط من هذه الشروط، تعيّن جره بحرف التعليل، وهو اللام، أو من، أو في، أو الباء، فمثال ما عدمت فيه المصدرية قولك: جئتك للسمن.
- ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت: جئتك اليوم للإكرام غدا.
- ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل: جاء زيد لإكرام عمرو له. ولا يمتنع الجر بالحرف مع استكمال الشروط، نحو: هذا قنع لزهد.
- **وقل أن يصحبها المجرد ... والعكس في مصحوب أل وأنشدوا**
- **لا أقعد الجبن عن الهيجاء ... ولو توالت زمر الأعداء**

- **المفعول له المستكمل للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال:**
- الأول: أن يكون مجردا عن الألف واللام والإضافة
- الثاني: أن يكون محلى بالألف واللام
- والثالث: أن يكون مضافا
- وكلها يجوز أن تجر بحرف التعليل، لكن الأكثر فيما تجرد عن الألف واللام والإضافة، النصب، نحو: ضربت ابني تأديبًا. ويجوز جره فتقول: ضربت ابني لتأديب، وما صحب الألف واللام بعكس المجرد، فالأكثر جره، ويجوز النصب ف: ضربت ابني للتأديب أكثر من: ضربت ابني التأديب ومما جاء فيه منصوبا ما أنشده المصنف:

١٦٣ - لا أقعدُ الجبنَ عن الهيجاءِ ولو توالت زمرُ الأعداء

- فـ"الجبن" مفعول له أي لا أقعد لأجل الجبن.
- وأما المضاف فيجوز فيه الأمران: النصب والجر على السواء، فتقول: ضربت ابني تأديبَه، ولتأديبِهِ. والمضاف لا يقل فيه واحد منهما بل يكثر فيه الأمران ومما جاء منصوبا قوله تعالى: **{يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ}** ومنه قوله:
- **١٦٥ - وأغفرُ عوراءَ الكريمِ ادخارَه ... وأُعرضُ عن شتمِ اللئيمِ تكرُّما**

المفعول فيه وهو المسمى ظرفا

- **الظرف: وقت أو مكان ضمنا ... في باطراد كهنا امكث أزمنا**
- الظرف: زمان أو مكان ضمّن معنى (في) باطراد، نحو: أمكث هنا أزمنا، فهنا: ظرف مكان، وأزمنا ظرف زمان، وكل منهما تضمّن معنى (في) لأن المعنى: امكث في هذا الموضع وفي أزمن.
- واحترز بقوله: ضمن معنى (في) مما لم يتضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى (في)، كما إذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأ أو خبرا، نحو: يومُ الجمعة يومُ مبارك. والدارُ لزيد، فإنه لا يسمى ظرفا والحالة هذه. وكذلك ما وقع منهما مجرورا، نحو: سرت في يوم الجمعة، وجلست في الدار، وكذلك ما نصب منهما مفعولا به، نحو: بنيت الدار، وشهدت يومَ الجمل.
- **فانصبه بالواقع فيه: مظهرا ... كان وإلا فانوه مقدرا**
- حكم الظرف النصب، والناصب له ما وقع فيه، وهو المصدر، نحو: عجبت من ضربك زيدًا يومَ الجمعةِ عندَ الأمير، أو الفعل، نحو: ضربت زيدًا يومَ الجمعةِ أمامَ الأمير، أو الوصف، نحو: أنا ضاربٌ زيدًا اليومَ عندَك.
والناصب له إما مذكور كما مثل، أو محذوف جوازا، نحو: أن يقال: متى جئتَ؟ فتقول: يومَ الجمعةِ. وكم سرتَ؟ فتقول: فرسخينِ. والتقدير: جئت يوم الجمعة، وسرت فرسخين.
- أو وجوبا كما إذا وقع الظرف صفة، نحو: مررتُ برجلٍ عندَك، أو صلة، نحو: جاء الذي عندك، أو حالا، نحو: مررت بزيدٍ عندَك، أو خبرا في الحال، أو في الأصل، نحو: زيدٌ عندك، وظننت زيدا عندك.
- فالعامل في هذه الظروف محذوف وجوبا في هذه المواضع كلها والتقدير في غير الصلة: استقر، أو مستقر، وفي الصلة: استقر، لأن الصلة لا تكون إلا جملة، والفعل مع فاعله جملة، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة .

- **وكل وقت قابل ذاك وما ... يقبله المكان إلا مبهما**
- **نحو الجهات والمقادير وما ... صيغ من الفعل كمرمى من رمى**
- يعني: اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية مبهما كان نحو: سرت لحظة، وساعة، أو مختصا إما بإضافة، نحو: سرت يوم الجمعة، أو بوصف، نحو: سرت يومًا طويلًا، أو بعدد نحو سرتُ يومينِ.
- وأما اسم المكان فلا يقبل النصب منه إلا نوعان: أحدهما: المبهم، والآخر: ما صيغ من المصدر بشرطه الذي سنذكره، والمبهم كالجهات الست، نحو: فوق، وتحت، ويمين، وشمال، وأمام، وخلف، ونحو هذا كالمقادير، نحو: غلوة، وميل، وفرسخ، وبريد. تقول: جلست فوق الدار، وسرت غلوة، فتنصبهما على الظرفية.
- وأما ما صيغ من المصدر، نحو: مجلس زيد، ومقعده، فشرط نصبه قياسا أن يكون عامله من لفظه، نحو: قعدت مقعدَ زيد، وجلست مجلسَ عمرو. فلو كان عامله من غير لفظه تعين جره بفي، نحو: جلست في مرمى زيد، فلا تقول: جلست مرمى زيد إلا شذوذا.
- **وما يرى ظرفا وغير ظرف ... فذاك ذو تصرف في العرف**
- **وغير ذي التصرف: الذي لزم ... ظرفية أو شبهها من الكلم**
- ينقسم اسم الزمان واسم المكان إلى: متصرف وغير متصرف، فالمتصرف من ظرف الزمان أو المكان: ما استعمل ظرفا وغير ظرف كـ"يوم" و"مكان"
فإن كل واحد منهما يستعمل ظرفا، نحو: سرت يوما، وجلست مكانا، ويستعمل مبتدأ، نحو: يومُ الجمعة يومٌ مبارك، ومكانُك حسنٌ، وفاعلا، نحو: جاء يومُ الجمعة، وارتفع مكانك.

- وغير المتصرف: هو مالا يستعمل إلا ظرفا، أو شبهه، نحو: سحرَ، إذا أردته من يوم بعينه . فإن لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف، كقوله تعالى: **{إِلاَّ آلَ لُوطٍ نجيناهم بسحر}**، وفوق، نحو: جلست فوق الدار، فكل واحد من (سحر) و(فوق) لا يكون إلا ظرفا .
- والذي لزم الظرفية أو شبهها: عند، ولدن، والمراد بشبه الظرفية: أنه لا يخرج عن الظرفية إلا باستعماله مجرورا ب (من)، نحو: خرجت من عند زيد، ولا تجر عند إلا ب (من) فلا يقال: خرجت إلى عنده.
- **وقد ينوب عن مكان مصدر ... وذاك في ظرف الزمان يكثر**
- ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلا، كقولك: جلست قرب زيد، أي مكانَ قربَ زيدٍ، فحذف المضاف وهو مكان، وأقيم المضاف إليه مقامه، فأعرب بإعرابه، وهو النصب على الظرفية، ولا ينقاس ذلك، فلا تقول: آتيك جلوس زيد تريد مكان جلوسه.
- ويكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان، نحو: آتيكَ طلوعَ الشمسِ، وقدومَ الحاجِ، وخروجَ زيدٍ، والأصل: وقتَ طلوعِ الشمسِ، ووقتَ قدومِ الحاجِ، ووقتَ خروجِ زيدٍ، فحذف المضاف وأعرب المضاف إليه بإعرابه وهو مقيس في كل مصدر.

المفعول معه

- **ينصب تالي الواو مفعولا معه ... في نحو: سيري والطريق مسرعه**
- **بما من الفعل وشبهه سبق ... ذا النصب لا بالواو في القول الأحق**
- المفعول معه: هو الاسم المنتصب بعد واو بمعنى: مع والناصب له ما تقدمه من الفعل، أو شبهه.
- فمثال الفعل: سيري والطريق مسرعة. أي سيري مع الطريق، فالطريق منصوب بسيري. ومثال شبه الفعل: زيد سائر والطريق، وأعجبني سيرك والطريق، فالطريق منصوب بسائر وسيرك.
- وكذلك يفهم من قوله بما من الفعل وشبهه سبق، أن عامله لا بد أن يتقدم عليه فلا تقول: والنيل سرت، ولا: سار والنيل زيد.
- **وبعد ما استفهام أو كيف نصب ... بفعل كون مضمر بعض العرب**
- حق المفعول معه أن يسبقه فعل أو شبهه كما تقدم، تمثيله وسمع من كلام العرب نصبه بعد ما وكيف الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل
نحو: ما أنت وزيدا ؟ وكيف أنت وقصعة من ثريد؟ فخرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون والتقدير: ما تكون وزيدا، وكيف تكون وقصعة من ثريد. فزيدا وقصعة منصوبان ب تكون المضمرة.
-
والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق ... والنصب مختار لدى ضعف النسق
- **والنصب إن لم يجز العطف يجب ... أو اعتقد إضمار عامل تصب**
- الاسم الواقع بعد هذه الواو إما أن يمكن عطفه على ما قبله أو لا؛
فإن أمكن عطفه فإما أن يكون بضعف أو بلا ضعف. فإن أمكن عطفه بلا ضعف فهو أحق من النصب، نحو: كنت أنا وزيد كالأخوين، فرفع زيد عطفا على المضمر المتصل أولى من نصبه مفعولا معه، لأن العطف ممكن للفصل، والتشريك أولى من عدم التشريك، ومثله: سار زيد وعمرو فرفع عمرو أولى من نصبه.
- وإن أمكن العطف بضعف فالنصب على المعية أولى من التشريك، لسلامته من الضعف، نحو: سرت وزيدا، فنصب زيد أولى من رفعه لضعف العطف على المضمر المرفوع المتصل بلا فاصل.

- وإن لم يمكن عطفه تعين النصب على المعية أو على إضمار فعل يليق به كقوله:

١٦٦ - علفتها تبنا وماء باردا

- فماء منصوب على المعية أو على إضمار فعل يليق به والتقدير وسقيتها ماء باردا وكقوله تعالى: **{فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ}** فقوله: وشركاءكم، لا يجوز عطفه على أمركم لأن العطف على نية تكرار العامل إذ لا يصح أن يقال: أجمعت شركائي وإنما يقال: أجمعت أمري وجمعت شركائي فشركائي منصوب على المعية والتقدير والله أعلم: فأجمعوا أمركم مع شركائكم أو منصوب بفعل يليق به والتقدير: فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم.
" علفتها " فعل وفاعل ومفعول أول " تبنا " مفعول ثان " وماء " ظاهره أنه معطوف على ما قبله، وستعرف ما فيه " باردا " صفة للمعطوف.
- الشاهد فيه قوله " وماء " فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله، لكون العامل في المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف، إذ لا يقال " علفتها ماء " ومن أجل ذلك كان نصبه على أحد ثلاثة أوجه: إما بالنصب على المعية، وإما على تقدير فعل يعطف على
- "علفتها " والتقدير: علفتها تبنا وسقيتها ماء، وإما على أن تضمن " علفتها " معنى " أنلتها " أو " قدمت لها " ونحو ذلك ليستقيم الكلام، وقد ذكر الشارح في البيت والآية الكريمة وجهين من هذه الثلاثة.

الاستثناء

- **ما استثنت إلا مع تمام ينتصب ... وبعد نفي أو كنفي انتخب**
- **إتباع ما اتصل وانصب ما انقطع ... وعن تميم فيه إبدال وقع**
- حكم المستثنى بـ "إلا" النصب إن وقع بعد تمام الكلام الموجب سواء كان متصلا أو منقطعا، نحو: قام القوم إلا زيدا، وضربت القوم إلا زيدا، ومررت بالقوم إلا زيدا، وقام القوم إلا حمارا، وضربت القوم إلا حمارا، ومررت بالقوم إلا حمارا. ف زيدا في هذه المثل منصوب على الاستثناء وكذلك حمارا.
- والناصب له ما قبله بواسطة إلا، وهذا معنى قول المصنف: ما استثنت إلا مع تمام ينتصب أي أنه ينتصب الذي استثنته (إلا) مع تمام الكلام إذا كان موجبا.
فإن وقع بعد تمام الكلام الذي ليس بموجب وهو المشتمل على النفي أو شبهه والمراد بشبه النفي النهي والاستفهام فإما أن يكون الاستثناء متصلا أو منقطعا والمراد بالمتصل أن يكون المستثنى بعضا مما قبله وبالمنقطع ألا يكون بعضا مما قبله.
- فإن كان متصلا جاز نصبه على الاستثناء وجاز إتباعه لما قبله في الإعراب وهو المختار والمشهور أنه بدل من متبوعه وذلك نحو: ما قام أحد إلا زيد، وإلا زيدا، ولا يقم أحد إلا زيد، وإلا زيدا، وهل قام أحد إلا زيد؟ وإلا زيدا، وما ضربت أحدا إلا زيدا، ولا تضرب أحدا إلا زيدا، وهل ضربت أحدا إلا زيدا؟ فيجوز في زيدا أن يكون منصوبا على الاستثناء، وأن يكون منصوبا على البدلية من (أحد) وهذا هو المختار. وتقول ما مررت بأحد إلا زيد، وإلا زيدا، ولا تمرر بأحد إلا زيد، وإلا زيدا، وهل مررت بأحد إلا زيد؟ وإلا زيدا.

- وهذا معنى قوله:" وبعد نفي أو كنفي انتخب إتباع ما اتصل أي اختير إتباع الاستثناء المتصل إن وقع بعد نفي أو شبه نفي.
- وإن كان الاستثناء منقطعا تعين النصب عند جمهور العرب فتقول: ما قام القوم إلا حمارا، ولا يجوز الإتباع، وأجازه بنو تميم، فتقول: ما قام القوم إلا حمار، وما ضربت القوم إلا حمارا، وما مررت بالقوم إلا حمار.
- وهذا هو المراد بقوله: وانصب ما انقطع، أي انصب الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نفي أو شبهه عند غير بني تميم، وأما بنو تميم فيجيزون إتباعه.
فمعنى البيتين: أن الذي استثني ب (إلا) ينتصب إن كان الكلام موجبا، ووقع بعد تمامه، وقد نبه على هذا التقييد بذكره حكم النفي بعد ذلك وإطلاق كلامه يدل على أنه ينتصب سواء كان متصلا أو منقطعا.
- وإن كان غير موجب وهو الذي فيه نفي أو شبه نفي انتخب أي اختير إتباع ما اتصل ووجب نصب ما انقطع عند غير بني تميم وأما بنو تميم فيجيزون إتباع المنقطع.
- **وغير نصب سابق في النفي قد ... يأتي ولكن نصبه اختر إن ورد**
- إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فإما أن يكون الكلام موجبا أو غير موجب.
فإن كان موجبا وجب نصب المستثنى، نحو: قام إلا زيدا القومُ. وإن كان غير موجب فالمختار نصبه، فتقول: ما قام إلا زيدا القوم ومنه قوله:
- ١٦٧ - **فمالي إلا آل أحمد شيعة ... ومالي إلا مذهبَ الحق مذهبُ** وعلم من تخصيصه ورود غير النصب بالنفي أن الموجب يتعين فيه النصب نحو قام إلا زيدا القوم.
- ٢ وما " نافية " لي " جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم " إلا " أداة استثناء " آل " مستثنى، وآل مضاف، و" أحمد " مضاف إليه " شيعة " مبتدأ مؤخر، وهو المستثنى منه، " وما لي إلا مذهب الحق مذهب " مثل الشطر الاول في الاعراب تماما.
- الشاهد فيه: قوله " إلا آل أحمد " وقوله " إلا مذهب الحق " حيث نصب المستثنى بإلا في الموضعين، لانه متقدم على المستثنى منه، والكلام منفي، وهذا هو المختار .

- **وإن يفرغ سابق إلا لما ... بعد يكن كما لو إلا عدما**
- إذا تفرغ سابق (إلا) لما بعدها أي لم يشتغل بما يطلبه كان الاسم الواقع بعد إلا معربا بإعراب ما يقتضيه ما قبل إلا قبل دخولها، وذلك نحو: ما قام إلا زيد، وما ضربت إلا زيدا، وما مررت إلا بزيد، ف زيد فاعل مرفوع بقام وزيدا منصوب بضربت وبزيد متعلق بمررت كما لو لم تذكر "إلا".
- وهذا هو الاستثناء المفرغ ولا يقع في كلام موجب فلا: تقول ضربت إلا زيدا.
- **وألغ إلا ذات توكيد كلا ... تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا**
- إذا كررت إلا لقصد التوكيد لم تؤثر فيما دخلت عليه شيئا ولم تفد غير توكيد الأولى وهذا معنى إلغائها وذلك في البدل والعطف، نحو: ما مررت بأحد إلا زيد إلا أخيك ف (أخيك) بدل من زيد، ولم تؤثر فيه (إلا) شيئا، أي لم تفد فيه استثناء مستقلا، وكأنك قلت: ما مررت بأحد إلا زيد أخيك، ومثال العطف: قام القوم إلا زيدا، وإلا عمرا، والأصل إلا زيدا وعمرا، ثم كررت إلا توكيدا ومنه قوله:
- **١٦٩ - هل الدهر إلا ليلة ونهارها ... وإلا طلوع الشمس ثم غيارها**
- والأصل: وطلوع الشمس وكررت "إلا" توكيدا.
-

وإن تكرر لا لتوكيد فمع ... تفريغ التأثير بالعامل دع

- **في واحد مما بإلا استثني ... وليس عن نصب سواه مغنى**
- إذا كررت إلا لغير التوكيد وهي التي يقصد بها ما يقصد بما قبلها من الاستثناء ولو أسقطت لما فهم ذلك فلا يخلو إما أن يكون الاستثناء مفرغا أو غير مفرغ.
- ١ هل " حرف استفهام بمعنى النفي " الدهر " مبتدأ " إلا " أداة استثناء ملغاة " ليلة " خبر المبتدأ " ونهار ها " الواو عاطفة، نهار: معطوف على ليلة، ونهار مضاف والضمير مضاف إليه " وإلا " الواو عاطفة، وإلا زائدة للتوكيد " طلوع " معطوف على ما قبله، وطلوع مضاف و" الشمس " مضاف إليه " ثم " عاطفة " غيارها " غيار: معطوف على طلوع، وغيار مضاف وها مضاف إليه.
- الشاهد فيه: قوله " وإلا طلوع الشمس " حيث تكررت " إلا " ولم تفد غير مجرد التوكيد، فألغيت، وعطف ما بعدها على ما قبلها، ونظير زيادة " إلا " في هذا الموضع زيادة " لا " في نحو قولك: مررت برجل لا كريم ولا شجاع، فالواو عاطفة لما بعد " لا " الثانية على ما بعد " لا " الاولى، وليست " لا " الثانية إلا زائدة لمجرد تأكيد أن ما بعدها معطوف على مدخول الاولى

- فإن كان مفرغا شغلت العامل بواحد ونصبت الباقي فتقول: ما قام إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا، ولا يتعين واحد منها لشغل العامل بل أيها شئت شغلت العامل به ونصبت الباقي وهذا معنى قوله فمع تفريغ إلى آخره أي مع الاستثناء المفرغ اجعل تأثير العامل في واحد مما استثنيته بإلا وانصب الباقي.

واستثن مجرورا بغير معربا ... بما لمستثنى بإلا نسبا

- استعمل بمعنى إلا في الدلالة على الاستثناء ألفاظ منها ما هو اسم وهو: غير، وسوى، وسوى، وسواء. ومنها ما هو فعل، وهو ليس، ولا يكون، ومنها ما يكون فعلا وحرفا، وهو عدا، وخلا، وحاشا. وقد ذكرها المصنف كلها.
- فأما غير وسوى وسوى وسواء فحكم المستثنى بها الجر لإضافتها إليه وتعرب غير بما كان يعرب به المستثنى مع (إلا) فتقول: قام القوم غيرَ زيد بنصب غير، كما تقول قام القوم إلا زيدا بنصب زيد. وتقول: ما قام أحد غيرُ زيد، وغيرَ زيد، بالإتباع والنصب، والمختار الإتباع، كما تقول: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، وإلا زيدا. وتقول: ما قام غيرُ زيد، فترفع (غير) وجوبا كما تقول: ما قام إلا زيدٌ برفعه وجوبا وتقول: ما قام أحدٌ غيرَ حمار، بنصب غير عند غير بني تميم، والإتباع عند بني تميم كما تفعل في قولك: ما قام أحد إلا حمار وإلا حمارا.
- **ولسوى سوى سواء اجعلا ... على الأصح ما لغير جعلا**
- من استعمالها مجرورة قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **"دعوت ربي ألا يسلط على أمتي عدوا من سوى أنفسها"** وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **"ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود أو كالشعرة السوداء في الثور الأبيض"** .

- **واستثن ناصبا بليس وخلا ... وبعدا وبيكون بعد لا**
- أي: استثن بليس وما بعدها ناصبا المستثنى فتقول: قام القوم ليس زيدا، وخلا زيدا، وعدا زيدا، ولا يكون زيدا ف زيدا في قولك ليس زيدا ولا يكون زيدا منصوب على أنه خبر ليس، و(لا يكون)، واسمهما ضمير مستتر والمشهور أنه عائد على البعض المفهوم من القوم والتقدير: ليس بعضهم زيدا، ولا يكون بعضهم زيدا، وهو مستتر وجوبا، وفي قولك: خلا زيدا، وعدا زيدا، منصوب على المفعولية، وخلا وعدا فعلان فاعلهما في المشهور ضمير عائد على البعض المفهوم من القوم كما تقدم وهو مستتر وجوبا والتقدير: خلا بعضهم زيدا، وعدا بعضهم زيدا. ونبه بقوله: وبيكون بعد لا وهو قيد في يكون فقط على أنه لا يستعمل في الاستثناء من لفظ الكون غير يكون وأنها لا تستعمل فيه إلا بعد لا فلا تستعمل فيه بعد غيرها من أدوات النفي نحو لم وإن ولن ولما وما.
- **واجرر بسابقي يكون إن ترد ... وبعد ما انصب وانجرار قد يرد**
- أي: إذا لم تتقدم ما على خلا وعدا فاجرر بهما إن شئت فتقول قام القوم خلا زيد وعدا زيد فخلا وعدا حرفا جر ولم يحفظ سيبويه الجر بهما وإنما حكاه الأخفش فمن الجر بخلا قوله:
- **١٧٥ - خلا اللهِ لا أرجو سواك وإنما ... أعد عيالي شعبة من عيالكا**
- ١ خلا " حرف جر " الله " مجرور بخلا، والجار والمجرور متعلق بأرجو الآتي " لا " نافية " " أرجو " فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا " سواك " سوى: مفعول به لارجو، وسوى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه " إنما " أداة حصر " أعد " فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا " عيالي " عيال: مفعول أو لاعد، وعيال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر " شعبة " مفعول ثان لاعد " من عيالكا " من عيال: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشعبة، وعيال مضاف والكاف مضاف إليه.
- الشاهد فيه: قوله " خلا الله " وفي هذه الكلمة وحدها شاهدان للنحاة: أما الاول فحيث استعمل الشاعر " خلا " حرف جر، فجر به لفظ الجلالة.

الحال

- **الحال وصف فضلة منتصب ... مفهم في حال كفردا أذهب**
- الحال: الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة نحو: فردا أذهب ف فردا حال لوجود القيود المذكورة فيه.
وخرج بقوله فضلة الوصف الواقع عمدة نحو: زيد قائم، وبقوله: للدلالة على الهيئة التمييز المشتق نحو لله دره فارسا، فإنه تمييز لا حال على الصحيح إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة بل التعجب من فروسيته فهو لبيان المتعجب منه لا لبيان هيئته.
- **وكونه منتقلا مشتقا ... يغلب لكن ليس مستحقا**
- ألأكثر في الحال أن تكون منتقلة مشتقة.
ومعنى الانتقال: ألا تكون ملازمة للمتصف بها نحو جاء زيد راكبا فراكبا وصف منتقل لجواز انفكاكه عن زيد بأن يجيء ماشيا.
وقد تجيء الحال غير منتقلة أي وصفا لازما نحو دعوت الله سميعا وخلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها وقوله:
١٧٩ - فجاءت به سبطَ العظامِ كأنّما ... عمامتُه بين الرجال لواءُ
فـ"سميعا" وأطول وسبط أحوالٌ وهي أوصاف لازمة.
مفصلا) وكقوله جل ذكره: (قائما بالقسط) .
وقد تأتي الحال جامدة ويكثر ذلك في مواضع ذكر المصنف بعضها بقوله:
ويكثر الجمود في سعر وفي ... مبدي تأول بلا تكلف
- **كبعه مدا بكذا يدا بيد ... وكر زيد أسدا أي كأسد**
يكثر مجيء الحال جامدة إن دلت على سعر نحو بعد مدا بدرهم فمُدّا حال جامدة وهي في معنى المشتق إذ المعنى: بعه مسعرا كل مد بدرهم ويكثر جمودها أيضا فيما دل على تفاعل، نحو: بعته يدا بيد أي مناجزة، أو على تشبيه، نحو: كر زيد أسدا أي مشبها الأسد فيد وأسد جامدان وصح وقوعهما حالا لظهور تأولهما بمشتق .
- وعلم بهذا وما قبله أن قول النحويين إن الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة معناه أن ذلك هو الغالب لا أنه لازم وهذا معنى قوله فيما تقدم: لكن ليس مستحقا.
- ١ " فجاءت " جاء: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي " به " جار ومجرور متعلق بجاءت " سبط " حال من الضمير المجرور محلا بالباء، وسبط مضاف و" العظام " مضاف إليه " كأنما " كأن: حرف تشبيه ونصب، وما: كافة " عمامته " عمامة: مبتدأ، وعمامة مضاف والضمير مضاف إليه " بين " منصوب على الظرفية، وبين مضاف، و" الرجال " مضاف إليه " لواء " خبر المبتدأ.
الشاهد فيه: قوله " سبط العظام " حيث ورد الحال وصفا ملازما، على خلاف الغالب فيه من كونه وصفا منتقلا،

- **والحال إن عرف لفظا فاعتقد ... تنكيره معنى كوحدك اجتهد**

مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة وأن ما ورد منها معرفا لفظا فهو منكر معنى، كقولهم: جاءوا الجماء الغفير.

- **١٨٠ - وأرسلها العراكَ**

- واجتهد وحدك، وكلمته فاه إلى في، فالجماء والعراك ووحدك وفاه أحوال وهي معرفة لكنها مؤولة بنكرة والتقدير: جاءوا جميعا، وأرسلها معتركة، واجتهد منفرد وكلمته مشافهة. وحق الحال أن يكون وصفا وهو ما دل على معنى وصاحبه كقائم وحسن ومضروب فوقوعها مصدرا على خلاف الأصل إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى.وقد كثر مجيء الحال مصدرا نكرة ولكنه ليس بمقيس لمجيئه على خلاف الأصل ومنه: زيد طلع بغتة، فبغتة مصدر نكرة وهو منصوب على الحال والتقدير: زيد طلع باغتا.
- **ولم ينكر غالبا ذو الحال إن ... لم يتأخر أو يخصص أو يبن**
- **من بعد نفي أو مضاهيه كلا ... يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا**
- **حق صاحب الحال أن يكون معرفة ولا ينكر في الغالب إلا عند وجود مسوغ وهو أحد أمور:**
- منها: أن يتقدم الحال على النكرة، نحو: فيها قائما رجل، وكقول الشاعر:

١٨١ - وبالجسم مني بيِّنًا لو علمته ... شحوبٌ وإن تستشهدي العينَ تشهدِ

فـ"قائما": حال من رجل وبينا حال من شحوب ومثلها حال من لائم.

ومنها: أن تخصص النكرة بوصف، أو بإضافة، فمثال ما تخصص بوصف قوله تعالى: **{فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا}** .

والحال قد يجيء ذا تعدد ... لمفرد فاعلم وغير مفرد

- يجوز تعدد الحال وصاحبها مفرد أو متعدد.فمثال الأول: جاء زيد راكبا ضاحكا ف راكبا وضاحكا حالان من زيد والعامل فيهما جاء.

ومثال الثاني: لقيت هندا مصعدا منحدرة ف مصعدا حال من التاء ومنحدرة حال من هند والعامل فيهما لقيت.

- **وموضع الحال تجيء جمله ... كـ "جاء زيد وهو ناو رحله**
- الأصل في الحال والخبر والصفة الإفراد وتقع الجملة موقع الحال كما تقع موقع الخبر والصفة ولا بد فيها من رابط وهو في الحالية إما ضمير نحو جاء زيد يده على رأسه أو واو وتسمى واو الحال وواو الابتداء وعلامتها صحة وقوع إذ موقعها نحو جاء زيد وعمرو قائم التقدير إذ عمرو قائم أو الضمير والواو معا نحو جاء زيد وهو ناو رحلة.

والحال قد يحذف ما فيها عمل ... وبعض ما يحذف ذكره حظل

- يحذف عامل الحال جوازا نحو ا أن يقال كيف جئت فتقول راكبا تقديره جئت راكبا وكقولك بلى مسرعا لمن قال لك لم تسر والتقدير بلى سرت مسرعا ومنه قوله تعالى: {أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ} التقدير والله أعلم: بلى نجمعها قادرين.

"٢ وبالجسم " جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم " مني " جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الجسم " بينا " حال من شحوب الآتي على رأي سيبويه الذي يجيز مجئ الحال من المبتدأ، وهو عند الجمهور حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبرا " لو " شرطية غير جازمة " علمته " فعل وفاعل ومفعول به، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله شرط لو، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: لو علمته لاشفقت علي، والجملة من الشرط وجوابه لامحل لها معترضة بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر " شحوب " مبتدأ مؤخر " وإن " شرطية " تستشهدي " فعل مضارع فعل الشرط، وياء المخاطبة فاعل " العين " مفعول به " تشهد " جواب الشرط . الشاهد فيه: قوله " بينا " حيث وقعت الحال من النكرة، التي هي قوله " شحوب"."

التمييز

- **اسم بمعنى من مبين نكره ... ينصب تمييزا بما قد فسره**
  كشبر أرضا وقفيز برا ... ومنوين عسلا وتمرا
- التمييز يسمى مفسرا وتفسيرا ومبينا وتبيينا ومميزا وتمييزا.
  وهو: كل اسم نكرة متضمن معنى من لبيان ما قبله من إجمال نحو طاب زيد نفسا وعندي شبر أرضا.
- وقوله: لبيان ما قبله من إجمال يشمل نوعي التمييز وهما المبين إجمال ذات، والمبين إجمال نسبة. فالمبين إجمال الذات: هو الواقع بعد المقادير وهي الممسوحات، نحو: له شبر أرضا. والمكيلات، نحو: له قفيز برا. والموزونات نحو له منوان عسلا وتمرا. والأعداد، نحو: عندي عشرون درهما، وهو منصوب بما فسره وهو شبر وقفيز ومنوان وعشرون.
  والمبين إجمال النسبة: هو المسوق لبيان ما تعلق به العامل من فاعل أو مفعول، نحو: طاب زيد نفسا ومثله **{اشْتَعَلَ الرَّأسُ شَيْبًا}** وغرست الأرض شجرا ومثله **{وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا}**. فـ"نفسا" تمييز منقول من الفاعل والأصل طابت نفس زيد وشجرا منقول من المفعول والأصل غرست شجر الأرض فبين نفسا الفاعل الذي تعلق به الفعل وبين شجرا المفعول الذي تعلق به الفعل والناصب له في هذا النوع هو العامل الذي قبله.
  وبعد ذي وشبهها اجرره إذا ... أضفتها كـ "مد حنطة غذا "
  والنصب بعد ما أضيف وجبا ... إن كان مثل "ملء الأرض ذهبا "
- أشار ب ذي إلى ما تقدم ذكره في البيت من المقدرات - وهو ما دل على مساحة أو كيل أو وزن - فيجوز جر التمييز بعد هذه، بالإضافة إن لم يضف إلى غيره نحو عندي شبر أرض وقفيز بر ومنوا عسل وتمر.
  فإن أضيف الدال على مقدار إلى غير التمييز وجب نصب التمييز، نحو: ما في السماء قدر راحة سحابا، ومنه قوله تعالى: **{فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الأَرْضِ ذَهَبًا}** وأما تمييز العدد فسيأتي
- حكمه في باب العدد.

- **والفاعل المعنى انصبن بأفعلا ... مفضلا كـ "أنت أعلى منزلا "**
التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل إن كان فاعلا في المعنى وجب نصبه وإن لم يكن كذلك وجب جره بالإضافة.
وعلامة ما هو فاعل في المعنى أن يصلح جعله فاعلا بعد جعل أفعل التفضيل فعلا نحو أنت أعلى منزلا، وأكثر مالا، ف منزلا ومالا يجب نصبهما إذ يصح جعلهما فاعلين بعد جعل أفعل التفضيل فعلا فتقول أنت علا منزلك، وكثر مالك.
ومثال ما ليس بفاعل في المعنى زيد أفضل رجل، وهند أفضل امرأة
فيجب جره بالإضافة إلا إذا أضيف أفعل إلى غيره فإنه ينصب حينئذ نحو أنت أفضل الناس رجلا .
وبعد كل ما اقتضى تعجبا ... ميز كـ "أكرم بأبي بكر أبا "
- يقع التمييز بعد كل ما دل على تعجب نحو: ما أحسن زيدا رجلا
وأكرم بأبي بكر أبا، ولله درك عالما، وحسبك بزيد رجلا ، وكفى به عالما.
- ١٩٣ - ويا جارتا ما أنت جارة
- **واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد ... والفاعل المعنى كطب نفسا تفد**
- يجوز جر التمييز بمن إن لم يكن فاعلا في المعنى ولا مميزا لعدد فتقول عندي شبر من أرض وقفيز من بر ومنوان من عسل وتمر وغرست الأرض من شجر ولا تقول طاب زيد من نفس ولا عندي عشرون من درهم.
وعامل التمييز قدم مطلقا ... والفعل ذو التصريف نزرا سبقا
- مذهب سيبويه رحمه الله أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله سواء كان متصرفا أو غير متصرف فلا تقول: نفسا طاب زيد، ولا عندي درهما عشرون.
وأجاز الكسائي والمازني والمبرد تقديمه على عامله المتصرف فتقول نفسا طاب زيد وشيبا اشتعل رأسي ومنه قوله:
١٩٣ ــ أتهجر ليلى بالفراق حبيبها؟ ... وما كان نفسا بالفراق تطيب
وقوله:
١٩٥ - ضيعتُ حزميَ في إبعاديَ الأملا ... وما ارعويتُ وشيبًا رأسيَ اشتعلا
فإن كان العامل غير متصرف فقد منعوا التقديم سواء كان فعلا نحو ما أحسن زيدا رجلا أو غيره نحو عندي عشرون درهما.
وقد يكون العامل متصرفا ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع وذلك نحو كفى بزيد رجلا فلا يجوز تقديم "رجلا" على "كفى" وإن كان فعلا متصرفا لأنه بمعنى فعل غير متصرف وهو فعل التعجب فمعنى قولك: كفى بزيد رجلا ما أكفاه رجلا.
- "١ يا " حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الاعراب " جارتا " منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا، وجارة مضاف، وياء المتكلم المنقلبة ألفا مضاف إليه " ما " اسم استفهام مقصود به التعظيم مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع " أنت " خبر المبتدأ " جاره " تمييز يقصد به بيان جنس ما وقع عليه التعجب وهو الجوار.
- ما أنت " وهو قوله: " جاره " حيث وقع تمييزا بعد ما اقتضى التعجب، الشاهد فيه: قوله ".
- ٢ " أتهجر " الهمزة للاستفهام الانكاري، تهجر: فعل مضارع " ليلى " فاعل " بالفراق " جار ومجرور متعلق بتهجر " حبيبها " حبيب: مفعول به لتهجر، وحبيب مضاف وها: مضاف إليه " وما " الواو واو الحال، ما: نافية " كان " فعل ماض ناقص، واسمها ضمير الشأن " نفسا " تمييز متقدم على العامل فيه، وهو قوله " تطيب " الآتي " بالفراق " جار ومجرور متعلق بتطيب " تطيب " فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ليلى، والجملة من تطيب وفاعله في محل نصب خبر " كان الشاهد فيه: قوله " نفسا " فإنه تمييز، وعامله قوله " تطيب ". وقد تقدم عليه والاصل " تطيب نفسا " وقد جوز ذلك التقدم الكوفيون والمازني والمبرد، وتبعهم ابن مالك في بعض كتبه، وهو في هذا البيت ونحوه عند الجمهور ضرورة، فلا يقاس عليه.
- ١ ضيعت " فعل وفاعل " حزمي " حزم: مفعول به لضيع، وحزم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه " في إبعادي " الجار والمجرور متعلق بضيع، وإبعاد " مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله " الاملا " مفعول به للمصدر " وما " الواو عاطفة، ما: نافية " ارعويت " فعل وفاعل " وشيبا " تمييز متقدم على عامله وهو قوله " اشتملا " الآتي " رأسي " رأس: مبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه " اشتملا " فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الرأس، والالف للاطلاق، والجملة من اشتعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.